

المقنعة

[558] وينبغي للمسلم أن يجتنب اليمين بالله تعالى صادقا وكاذبا. ومتى وجد سبيلا إلى ترك اليمين بالله تعالى فليتركها وان لحقه ضرب من الالذى بذلك، فإنه أولى في الدين. ومن ادعى على مؤمن باطلا، وأراد استحلافه عليه، وكان تخلصه (1) من اليمين بما لا يجحف بماله، فالأفضل أن يفتدى بذلك يمينه بالله تعالى وإن كان - لو حلف - صادقا. وإن كان فديته من اليمين بشئ يجحف بماله، أو يضر به في أحواله، فلا حرج عليه في اليمين بالله تعالى (2)، ليدفع الضرر عنه في الباطل المدعى عليه. ولا يجوز لاحد أن يستحلف أحدا بغير أسماء الله عز وجل (3). ولا يجوز أن يحلف الانسان برسول الله صلى الله عليه وآله، ولا بأمر المؤمنين، ولا بأحد من الائمة عليهم السلام فإن حلف بواحد ممن ذكرناه فقد أخطأ. وعليه أن يفي بما حلف (4) إلا أن يكون باطلا، أو غيره أفضل منه. وإن لم يف بيمينه فليستغفر الله عز وجل، ولا كفارة عليه. ولا يجوز لاحد أن يحلف بأبيه، فإنها يمين اليهود. واليمين بالمصحف باطلة. وكذلك اليمين بالكعبة، والمسجد (5)، وما أشبه ذلك. ومن حلف بشئ منه أخطأ، وليس عليه في خلاف ما حلف عليه من ذلك كفارة. ولا يجوز اليمين بالبراءة من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه وآله (6) ومن أحد من (7) الائمة عليهم السلام. ومن حلف بشئ من ذلك، ثم حنث، كان (1) في ب، هـ: " يخلصه ". (2) ليس " تعالى " في (هـ). (3) في ألف، ج: " تعالى ". (4) في ب: " بما حلف عليه ". (5) في ألف، هـ، ز: " والمسجد الحرام ". (6) ليس " صلى الله عليه وآله " في (ب، ز). (7) ليس " من " في (ألف، و).